المرصد الاقتصادي بُقش
Boqash Economic Observer

ملخص أبرز الأحداث الاقتصادية على المستوى اليمني والعربي والدولي

نوفمبر 2024

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

مشهد غير مسبوق: الرواتب تُصرف في «صنعاء» وتتوقف في «عدن»

لم ينفصل شهر نوفمبر المنصرم عن موضوع «صرف الرواتب» في محافظات كلٍّ من حكومتي صنعاء وعدن، لكن المفارقة هذه المرة هي أن «حكومة صنعاء» أعلنت لأول مرة منذ قطع الرواتب في العام 2016 عن آلية وصفتها بـ"الاستثنائية المؤقتة" لصرف الرواتب بانتظام، بينما توقفت الرواتب في عموم مؤسسات «حكومة عدن» بمختلف المحافظات لشهرين متتاليين، أكتوبر ونوفمبر.

بلا رواتب: الشارع يثور جنوباً

طوال شهر نوفمبر الماضي طالب الموظفون الحكوميون بمناطق سيطرة «حكومة عدن» بصرف الرواتب المتأخرة لشهري أكتوبر ونوفمبر 2024، ورافق ذلك احتجاجات وإضرابات عامة شاملة في مختلف القطاعات والمؤسسات الحكومية التي أكد موظفوها على صعوبة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والتي يزيد من تفاقمها انقطاع الرواتب المتدنية بالأساس.

وانتهى شهر نوفمبر دون صرف رواتب الشهرين بمناطق الحكومة التي قالت إنها تبحث عن دعم اقتصادي عاجل لتجاوز أزمة انهيار العملة المحلية وصرف الرواتب وسط الأزمة الاقتصادية التي لم تستطع الحكومة الحد منها.

وذهب رئيس وزراء الحكومة، أحمد عوض بن مبارك، إلى الرياض، طلباً للدعم الاقتصادي العاجل، في الوقت الذي خرجت فيه معلومات غير مؤكدة عن رفع «السعودية» شروط تقديم دفعة مالية جديدة من المنحة السعودية المعلنة سابقاً (بإجمالي 1.2 مليار دولار منذ أغسطس 2023) رغم الإلحاح الشديد للحكومة.

وحسب مراجعات بقش، فقد قامت السعودية في يناير الماضي بتحويل 250 مليون دولار لبنك عدن المركزي كدفعة ثانية من الوديعة، تلتها دفعة ثالثة في منتصف يونيو بنحو 300 مليون دولار.

وتعجز الحكومة عن الإيفاء بأبسط التزاماتها المالية المتمثلة بصرف الرواتب وتوفير الوقود لمحطات توليد الكهرباء، وهو ما يشير إلى وصول بنك عدن المركزي إلى مرحلة إفلاس غير معلنة، وفقاً للتقارير. إضافةً إلى وجود عجز في ميزان المدفوعات وتزايد الطلب على العملة الأجنبية لتغطية فاتورة الاستيراد.

وطوال أيام أزمة توقف الرواتب في نوفمبر، لم يصدر «بنك عدن المركزي» تصريحات بشأن تأخر الرواتب لشهرين، لكنه في أواخر الشهر، 28 نوفمبر، أكَّد عدم قدرته على صرف الرواتب، وقال إنه يشهد اختناقات في ملفَّي الرواتب والخدمات، وإرباكات في أعمال المركزي بسبب توقف أهم الموارد والانحسار الكبير للدعم الخارجي. وتحدَّث المركزي عن التواصل مع المجلس الرئاسي والحكومة وإحاطتهما بهذه التطورات لأهمية تحركهما العاجل لمعالجة الاختناقات القائمة تفادياً لآثارها السلبية على الاستقرار المعيشي والسلم الاجتماعي.

وخلال هذه الأزمة، عممت وزارة المالية على الوزارات والمؤسسات والجهات الحكومية في نوفمبر بعدم الدخول في أي التزامات مالية جديدة أو البدء بإجراءات عملية الشراء إلا بعد موافقة الوزارة.

أما عن ردات الفعل، فتكررت مطالبات الموظفين في عدن وباقي المحافظات، وعلى رأسهم المعلمون والأكاديميون والأطباء، بصرف رواتب شهري أكتوبر ونوفمبر، وشهد الشارع اضطراباً واحتجاجات متواصلة للموظفين في مختلف المحافظات، مع المطالبة بتوضيح مصير الإيرادات الحكومية، ولوَّحت نقابات بالإجراءات التصعيدية والإضرابات الشاملة.

وثمة موظفون لم تُصرف رواتبهم منذ شهر سبتمبر، أي لثلاثة أشهر، مثل عمال حقول النفط في محافظة «شبوة». وقد أعلنت نقابة موظفي الحقل والترمنال قطاع (4) النفطي عن الإضراب الشامل في جميع مواقع العمل منذ 24 نوفمبر، بسبب عدم صرف رواتب أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر، مؤكدةً أنه يتم تجاهل حقوق الموظفين مما ينتج عنه أضرار كبيرة بهم.

ويطالب كافة الموظفين الحكوميين التابعين لحكومة عدن بانتظام الرواتب وصرفها نهاية كل شهر دون تأخير، وهيكلة الأجور بما يواكب الغلاء المعيشي، وصرف البدلات والعلاوات المتأخرة.

كما يطالب موظفون نازحون بإنهاء ما وصفوها بـ«التعسفات والابتزازات» من قبل وزارتي المالية والخدمة المدنية، داعين إلى صرف رواتبهم دون شروط، وصرف زيادات معيشية وعلاوات سنوية وتسويات وظيفية وبدل انتقال وبدل سكن وحافز شهري لمواجهة متطلبات الحياة الصعبة، وكذا صرف 30% غلاء المعيشة التي سبق وصُرفت للموظفين الحكوميين وتم استثناء الموظفين النازحين منذ عام 2018.

ويشار إلى تفاقم ارتفاع أسعار المواد الغذائية في هذه المحافظات. وفي عدن، على سبيل المثال، ازدادت أسعار المواد الغذائية ما بين 30% إلى 50% خلال الأشهر القليلة الماضية، وهو ما تسبب في مزيد من التدهور للقوة الشرائية للأهالي، في الوقت الذي تشهد فيه عدن أزمة غلاء غير مسبوقة طالت معظم السلع وسط غياب الجهات الرقابية وعدم اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف التدهور المعيشي.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

جدل حول الإيرادات

وقال ناشطون على منصات التواصل الاجتماعي إن الحكومة تنتظر وديعة سعودية، مستغربين الاعتماد على صرف الوديعة في حين من المفترض أن تكون رواتب الموظفين من موارد الدولة وفق تعبيرهم، مطالبين بالكشف عن إيرادات كل محافظة ومصيرها ورفع سيطرة النافذين عليها.

ويستنكر المواطنون عدم توريد الإيرادات من قبل المؤسسات الإيرادية إلى حساب البنك المركزي بعدن، والاكتفاء بتوريدها إلى حسابات خاصة لدى الصرافات والبنوك التجارية وليس إلى المركزي. وحول ذلك قال رئيس تحرير صحيفة عدن الغد، فتحي بن لزرق، إن مبيعات الغاز المنزلي الخاص بمحافظة «مأرب» هو أكبر إيراد حالياً يتم توريده إلى خزينة البنك المركزي بعدن وعبره يتم تغطية الجزء الأكبر من المدفوعات الخاصة بالمؤسسات الحكومية، ويليه إيراد «شركة النفط» من مبيعات الوقود القادم من مأرب أيضاً، ثم تليه قيمة الوقود الخام لمحطة بترومسيلة بعدن والذي يصل من مأرب مجاناً منذ ثلاث سنوات.

لكنّ 60% من المؤسسات الإيرادية في عدن لاتزال ترفض التوريد الى خزينة البنك المركزي وتورّد أموالها إلى حسابات خاصة بالصرافات والبنوك التجارية ويتم الصرف بلا حسيب ولا رقيب، وفقاً لبن لزرق، مؤكداً في منشور له: «المطّلع على خبايا الإيرادات سيُصدم من حقائق غريبة لا يعلمها البسطاء من الناس، وأتحدى أكبر مسؤول في الدولة أن يكذّب حرفاً واحداً مما كتبته».

هذا الملف أثار ردود فعل واسعة، ومن ذلك قول الصحفي عبدالرحمن أنيس الذي يتفق في أنّ إيرادات الدولة يجب أن تورد جميعها للبنك المركزي بعدن ليقوم هو بصرفها على إنفاقات الدولة سواء في الرواتب أو شراء المشتقات النفطية وغيرها، لكنه رأى أن هناك جهات حكومية تحتّم طبيعة عملها فتح حسابات في البنوك التجارية لأن ما تحصله من المواطن ليس إيراداً للدولة وإنما مقابل شراء خدمة خارجية.

ورغم إصدار وزارة المالية بحكومة عدن تعميماً في أغسطس 2023 بإغلاق جميع الحسابات الجارية الحكومية في البنوك التجارية وشركات الصرافة، إلا أن الوزارة نفسها أتاحت فتح حسابات لبعض الجهات الحكومية لدى بنوك تجارية، بدعوى تفاوت طبيعة العمل بين كل جهة وأخرى.

ووفق التقارير، فإن أكثر من نصف إيرادات مؤسسات حكومة عدن العاملة فعلياً لا تزال مفقودة، نتيجة لاستيلاء أطراف النفوذ على كميات هائلة من النقد المحلي بمليارات الريالات، دون أن يتم استثمار هذه الأموال في الداخل، وفي حال استثمارها في الخارج يتم تبديل الأموال بنقد أجنبي وبكلفة مرتفعة عن السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الدولار من ناحية، ومن ناحية أخرى تفاقم شحة النقد الأجنبي.

وبمحافظة مأرب تورد الإيرادات إلى فرع البنك المركزي في المحافظة حصراً، بما في ذلك إيرادات منشأة «صافر» النفطية، وحول ذلك يقول المحلل والصحفي الاقتصادي «رشيد الحداد» في تصريحات لـ«بقش» إن موارد النفط والغاز بمأرب، التي تُعد أبرز أهم الموارد اليومية، لا تزال خارج سيطرة الحكومة رغم مرور تسع سنوات على نقل البنك المركزي، حيث ترفض السلطات في مأرب التعامل مالياً مع مركزي عدن، ولم يتم توريد حتى ريال واحد من مبيعات نفط وغاز صافر التي تتجاوز مليار ريال تقريباً يومياً.

ويرى الحداد أن الحكومة فشلت في إدارة الملف الاقتصادي رغم استمرارية إنتاج النفط والغاز وحصولها على إيرادات ضخمة، تُضاف إلى توافر الإيرادات الضريبية والجمركية من مختلف الجهات بما في ذلك المطارات والموانئ رغم تراجعها، إلى جانب ما تقدمه دول التحالف من أموال ورواتب بالدولار والريال السعودي والدرهم الإماراتي، مؤكداً أن ما يحدث في عدن يتلخص في وجود تقاسم للإيرادات العامة من قبل القوى العسكرية والسياسية والحزبية.

ويمثل غياب الدولة أزمة مقابل حضور قوي لمراكز القوى العسكرية والحزبية، وفقاً للحداد الذي يعتقد أن التحالف أراد للحكومة أن تكون بهذا الشكل الرمزي، وأن يخلق نموذجاً اقتصادياً مشوهاً من هذه المحافظات، مشيراً إلى أن ما تبقّى في صنعاء من إجمالي الإيرادات العامة يبلغ نحو 27% لكنها تتحسن بفعل عدم سماح بنك صنعاء المركزي بخروج أي قنوات إيرادية عن نطاقه وسيطرته، مقابل خروج كثير من القنوات الإيرادية عن سيطرة بنك عدن المركزي.

من جانبه يقول الخبير الاقتصادي «ماجد الداعري»، في حديث لـ«بقش»، إن توريد الإيرادات خارج البنك المركزي بعدن يدل على الفوضى وغياب الدولة والرقابة والمحاسبة، ويؤكد أن ذلك ناجم عن «انقسام وتعدد أقطاب الشرعية والمحاصصة الكارثية التي جعلت كل مسؤول يعمل لخدمة من جاء به ومصلحته، وليس من أجل البلد وخدمة الشعب واحترام وظيفته العامة».

ويتابع رئيس تحرير موقع مراقبون برس: «بالتالي هي نتيجة طبيعية لا غرابة فيها مع استمرار فشل وعجز الحكومة عن القيام بمسؤولياتها ومكافحة الفساد أو تبني برنامج إصلاح اقتصادي حقيقي وغياب الشفافية والمساءلة».

هذا وتتوافر أموال يمنية لدى «البنك الأهلي السعودي» من مبيعات النفط اليمني، فحسب معلومات «بقش» يحتجز البنك السعودي أموالاً تتجاوز 14 مليار دولار، وهي حصيلة عائدات مبيعات النفط اليمني منذ العام 2016، ولم تدخل إلى الخزينة اليمنية ولم يتم تحويل ولو جزء منها إلى اليمن.

وفي نوفمبر الماضي، تَواصَل «بقش» مع مصدر مسؤول لدى «بنك عدن المركزي» للاستفسار حول الأمر واستيضاح مصير أموال النفط اليمني لدى البنك الأهلي السعودي، إلا أن المصدر تحفَّظ عن الرد رافضاً الإدلاء بأي تصريح.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

لأول مرة منذ 2016 | صرف «نصف راتب» بصنعاء

بنهاية شهر نوفمبر، أعلنت «حكومة صنعاء» عن آلية استثنائية مؤقتة لصرف الرواتب، بعد قرابة تسع سنوات على قطع رواتب الموظفين في وحدات الخدمة العامة، عقب نقل وظائف البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن عام 2016.

حكومة صنعاء قالت إن هذه الآلية ستدعم فاتورة رواتب الموظفين لمعالجة مشكلة انقطاعها وتحقيق عدالة في توزيع الدخل الشهري بين كافة الموظفين، وحشد الموارد المالية الممكنة واللازمة لتوفير الجزء الضروري والمستمر من الرواتب، وكذا حل مشكلة صغار المودعين والبنوك الحكومية والتجارية، وإيجاد قوة شرائية وتحريك عجلة الاقتصاد بما ينعكس إيجاباً على هيكل الإنفاق العام والخاص.

ويُفترض أن يبدأ صرف الرواتب بصورة منتظمة اعتباراً من مطلع العام المقبل 2025 وفقاً لوزارة الخدمة المدنية بصنعاء.

وعن بنود الآلية، سيتم صرف نصف راتب (50%) شهرياً كحد أدنى لوحدات الخدمة العامة التي ليس لديها موارد ذاتية كافية لتغطية فاتورة رواتبها. ومن جانب آخر، سيتم صرف نصف راتب (50%) ربعياً كل ثلاثة أشهر كحد أدنى لوحدات الخدمة العامة التي لديها موارد ذاتية كافية لتغطية فاتورة رواتبها أو لديها نفقات تشغيلية كبيرة تُصرف من حساب الحكومة العام.

كما تضمَّنت الآلية تخصيص مبلغ شهري محدد من حساب الآلية الاستثنائية المؤقتة للمساهمة في تسديد الديون الحكومة لصغار المودعين في البنوك الحكومية والخاصة، وكذلك الإعفاء من ضريبة الرواتب لكل من يستلم راتباً من حساب الآلية الاستثنائية إذا كان إجمالي كامل راتبه يساوي أو يقل عن 25 ألف ريال.

ويتم صرف الرواتب من حساب الآلية الاستثنائية هذه بموجب كشوفات آخر راتب منصرف من حساب الحكومة العام قبل صدور هذا القانون، ووفق تقييم إنجاز وانضباط الشهر السابق للصرف، وتبرّأ ذمة الحكومة منه بعد الصرف، وفق اطلاع بقش على بنود القانون.

ويتم استكمال صرف الراتب أو نصفه المتمم بين آخر راتب صُرف من حساب الحكومة العام وأول راتب يُصرف من حساب الآلية الاستثنائية، وتكون الأولوية لمن لم يسبق له تسلم حوافز تساوي مقدار راتبه من موارد الجهة الذاتية.

رئيس وكالة سبأ بصنعاء، نصر الدين عامر، قال إنه سيتم صرف «نصف الراتب» بانتظام للموظفين، وذلك من «موارد أخرى»، وأشار إلى أن المؤسسات الإيرادية تستلم رواتبها بشكل دائم، أما بالنسبة للمؤسسات غير الإيرادية فهي التي لا تستلم الرواتب.

أوضح عامر أنه، قبل قطع الرواتب في 2016، كانت الرواتب وموازنة الدولة عموماً تعتمد على النفط والغاز بنسبة 70%، مضيفاً: سيُقال إن التصدير مقطوع، نعم نحن عملنا على منع التصدير لكن الموارد الداخلية من النفط والغاز ما زالت موجودة ولا يزال الطرف الآخر يبيع النفط والغاز، لكن لا ندري أين تذهب، وكانت الرواتب تعتمد على عائدات النفط والغاز، التي كانت ولا تزال تذهب إلى «البنك الأهلي السعودي».

والحلول التي تم وضعها هي عبارة عن «اقتراض من المؤسسات الإيرادية» لسداد جزء من الرواتب، لكن أي حلول لموضوع الرواتب لا يعفي دول التحالف من المسؤولية لأنه المسؤول الأول عن قطع الرواتب ولن نتنازل عن هذا الحق، وفقاً لعامر.

وحول إمكانية صرفها في هذا الوقت، قال عامر إن حكومة صنعاء لم تتمكن من قبل من صرف الرواتب بسبب وجود عوائق سابقة بما في ذلك العوائق القانونية، حتى تم تطبيق «التغيير الجذري» وفق تصريحاته المصوَّرة. وحسب القانون لا يُسمح لوزارة المالية بالاقتراض من المؤسسات الإيرادية، إلا أنه مع تطبيق سياسات التغيير الجذري أصبح هناك «ضغط للاقتراح»، وحسب قوله فإنه بعد «انتزاع حقوقنا» من التحالف «سنسدد القروض للمؤسسات الإيرادية من موارد النفط النفطية والغازية».

ولفت إلى وجود «خطة تقشف» حكومية تُطبق على المؤسسات الحكومية لتوفير نصف الراتب، وأضاف: «نتمنى أن تتم الأمور دون إعاقة، ونحن لن نسكت إذا قام الطرف الآخر بإعاقتها، لكننا نتحدث من الآن ونوضح ليكون الناس على بيّنة، ففي حال حصول أي مشكلة في صرف الرواتب فهم (الطرف الآخر) الذين يتحملون المسؤولية، لأنهم بكل تأكيد سيتحركون لمنع ذلك». وتابع بأن من أسباب توقف صرف الرواتب أيضاً «التضخم الإداري»، حتى تم تقليص عدد الوزارات وإجراء معالجات بشأن هذا التضخم.

وتعليقاً على توقف صرف الرواتب بمحافظات حكومة عدن، قال: «لديهم موارد أكثر من مواردنا، وإذا كان لدينا ميناء مفتوح ومقيَّد فلديهم موانئ مفتوحة وبدون قيود، بينما عدد السكان والموظفين لدينا يتجاوزن 70% من إجمالي السكان والموظفين في اليمن فيما لا يتم صرف رواتب 30% من السكان والموظفين بتلك المناطق بسبب سرقة الموارد».

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

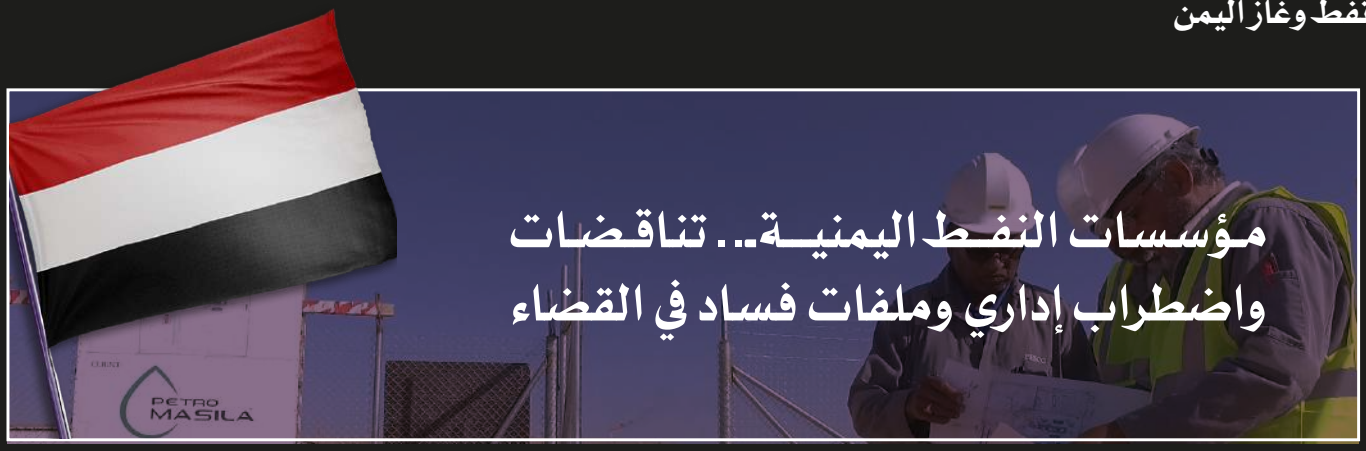

مؤسسات النفط اليمنية.. تناقضات واضطراب إداري وملفات فساد في القضاء

حدث جدل في الشهر الماضي بسبب انسحاب شركة «بترومسيلة» من تشغيل قطاع (5) جنة النفطي بمديرية «عسيلان» في محافظة «شبوة»، وتعيين شركة «جنة هنت» الأمريكية كمشغل بديل عنها للقطاع النفطي الهام.

من جانب، يشير ذلك إلى عودة شركات النفط الأجنبية إلى اليمن بعد غياب دام لسنوات نتيجة لظروف الحرب، ومن جانب آخر أكَّد هذا الملف حجم التناقض والارتباك الإداري في أوساط الحكومة.

فقد قامت الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية، وايكوم (حكومية)، بتعيين شركة جنة هنت الأمريكية كمشغل للقطاع 5 جنة اعتباراً من 01 يناير 2025، وذلك مع تأكيد «جنة هنت» على أن «بترومسيلة» قدَّمت استقالتها مطلع نوفمبر الماضي. وقالت وايكوم في مذكرة للشركاء بتاريخ 18 نوفمبر إنها اختارت الشركة الأمريكية بعد أن قامت الأخيرة بإرسال رسالة بتاريخ 11 نوفمبر عرضت فيها تولّي دور المشغّل بما في ذلك دفع رواتب ومستحقات الموظفين.

وأكدت وايكوم أن تعيين شركة جنة هنت تمّ بناءً على تصويت وموافقة بالأغلبية في اجتماع للجنة التشغيل (الشركاء ووايكوم)، وأن التصويت بالقبول جرى على أساس سجل شركة جنة هنت مع القطاع (5) وخدماتها السابقة التي وصفتها وايكوم بـ«الخدمات المميزة».

لكن ذلك دفع رئيس وزراء الحكومة، أحمد بن مبارك، إلى تحويل المدير التنفيذي لشركة الاستثمارات النفطية، عبدالله عمير، إلى النيابة العامة، متهماً إياه بعدم الالتزام بالحفاظ على الممتلكات العامة والتصرف بشكل فردي في «مباحثات تتعلق بنقل وتشغيل أحد القطاعات النفطية».

أزمة مالية وفشل إداري.. هل انسحبت بترومسيلة؟

مع التأكيد على استقالة وانسحاب «بترومسيلة» من مسؤولية تشغيل القطاع بتقديم الاستقالة في 01 نوفمبر الجاري، بعد أن تولت تشغيله منذ أوائل العام 2022، أُثير جدل حول فشل بترومسيلة في إدارة القطاع الذي يواجه أزمة مالية حادة، ووسط الانتقادات التي طالتها وبعد أن تم تحويل مدير شركة «وايكوم» للتحقيق، خرجت «بترومسيلة» لنفي الاستقالة وقالت إنها لا تزال هي المشغل الرسمي للقطاع، وأبلغت موظفيها بأن الوضع كما هو ولم يحدث أي تغيير في هذا الشأن.

وعبَّرت بترومسيلة عن أسفها للتصرفات التي وصفتها بـ«غير المهنية» التي لجأت إليها بعض الأطراف من خلال التواصل المباشر عبر الإيميل مع موظفي القطاع دون الرجوع إلى المشغل الرسمي وإرسال تعميم كتابي لا يُظهر مقر أو عنوان الكيان المرسل ويتحدث حول تغيير مشغل القطاع، في إشارة إلى مذكرة شركة وايكوم المذكورة آنفاً.

وجاءت تصريحات بترومسيلة بعد أن أكدت شركة جنة هنت على تعيينها كمشغل للقطاع، وتسلُّمها مهامها كمشغل بدءاً من 01 يناير المقبل، متعهدةً بأنها ستتولى المسؤولية الكاملة عن دفع الرواتب وجميع الأمور المتعلقة بالموظفين كمشغل لقطاع 5.

أزمة تشغيل قطاع جنة بشبوة تأتي وسط أزمة مالية وإدارية تواجه القطاع وإدارته وعماله. وحول ذلك قال الخبير النفطي والجيولوجي، الدكتور عبدالغني جغمان، إن شركة بترومسيلة فشلت في إدارة القطاع وتم الإصرار على أن تقوم بإدارته في عهد وزير النفط السابق بحكومة عدن، عبدالسلام باعبود، مشيراً إلى أنه بدلاً من تولّي شركة جنة هنت تشغيل القطاع، يُفترض بالشركة اليمنية للاستثمارات النفطية «وايكوم» أن تتولى تشغيل القطاع بدلاً من الوقوف على الحياد.

ويُشار إلى أنه عند تولّي بترومسيلة تشغيل القطاع، احتجّت نقابة موظفي الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية «وايكوم» في يناير 2022 على موافقة إدارة الشركة على منح بترومسيلة تشغيل القطاع، وقالت النقابة إنه لا يوجد تفسير منطقي يبرر الموافقة على تولية بترومسيلة التشغيل، كونها ليس لديها الأهلية القانونية للقيام بتشغيل القطاع لمصلحة الشركاء (القطاع الخاص).

واعتبرت نقابة الموظفين أن من غير القانوني استلام القطاع قبل أيلولة ملكيته إلى الدولة، وتشغيله لمصلحة القطاع الخاص لا الدولة.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

وخلال إدارة بترومسيلة واجه القطاع أزمات مالية وإنتاجية متفاقمة، وحسب متابعات بقش فقد أكدت شركة بترومسيلة في وقت سابق من هذا العام، أنّها واجهت صعوبات بسبب عدم اتفاق الشركاء في قطاع (5) على ميزانية 2024 بسبب إصرارهم على فرض تخفيضات كبيرة في التكاليف، وهو ما اعتبرته بترومسيلة غير معقول ويعرّض أصول وعمليات قطاع (5) لمزيد من المخاطر.

وشددت بترومسيلة حينها على أنّ القطاع يمر بوضع مالي صعب وسط توقف تصدير النفط، مما زاد من تراكم الالتزامات المالية وزاد الضغط على الشركاء في القطاع.

هذا وشهدت إدارة بترومسيلة عمليات استيلاء سابقة على النفط من آبار القطاع، حيث سبق واتُّهمت قوات العمالقة التابعة لـ«المجلس الانتقالي» بالاستيلاء على النفط خلال العام الماضي 2023.

مصافي عدن: ملفات «فساد» في القضاء

في نوفمبر أُثيرت قضايا فساد بشركة «مصافي عدن» مرتبطة بعدد من الملفات أبرزها تفريغ صفقة ديزل مستورد غير صالح للاستخدام في خزانات الشركة، وتنفيذ مشروع طاقة كهربائية جديدة في مصافي عدن دون دراسة جدوى ودون أن يكون لها احتياج فعلي.

تم تداول معلومات حول تفريغ قرابة 10 آلاف طن من الديزل التالف في خزانات مصافي عدن من إحدى سفن الشحن، وخُصِّص منها نصف الكمية لمحطة كهرباء بترومسيلة بعدن، وعملت المصافي على معالجة الكميات التالفة لكن دون جدوى، في حين كانت المصافي لا تسمح باستقبال أي وقود إلا بعد فحصه وهو لا يزال في الميناء.

من جانب آخر، قالت رئاسة وزراء حكومة عدن إنها أحالت قضية فساد متعلقة بمصفاة عدن إلى النيابة العامة، بناءً على تقارير صادرة عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وذلك في مسعى لإعادة ثقة المواطنين في مؤسسات الحكومة.

بدورها أحالت نيابة الأموال العامة بعدن قضية مصافي عدن إلى محكمة الأموال العامة، وتورَّط في القضية (م.ع.ع) و(ح.ي.ص) بتهمة الإضرار بمصلحة المصافي وتسهيل الاستيلاء على المال العام لصالح إحدى الشركات الصينية (لم تسمِّها) لإنشاء محطة طاقة كهربائية جديدة للمصفاة دون الاحتياج الفعلي إليها.

مجلس اللجان النقابية لشركة مصافي عدن خرج عن صمته، وأعلن اعتزامه التدخل رسمياً بطلب الانضمام للدعوى المنظورة أمام محكمة الأموال العامة والمتعلقة بالفساد في المصفاة، وذلك بهدف توسيع دائرة الاتهام لتشمل كل المتورطين بالفساد والعبث بأموال المصفاة، مؤكداً على أن الفساد جاثم على المصفاة منذ عقود وألحق بها خسائر كبيرة.

وأوردت النقابة في بيان أنها وموظفيها «واجهوا ذلك الفساد منذ اللحظة الأولى، على الرغم من التعسف والقمع الذي مارسه ضدهم القائمون على الشركة في تلك الفترة ومنهم المتهمون اليوم في الدعوى، واستخدامهم كل أنواع الوسائل والأعمال والتصرفات المخالفة للنظام والقانون».

كما أكدت النقابة أن «المتهمين لم يتركوا مناصبهم إلا بعد أن حصنوا أفراد عصابتهم أو الموالين لهم، وجعلوهم في وظائف في مفاصل المصفاة الهامة، للتكتيم على ما فعلوه ليكونوا في مأمن من المساءلة والعقاب، وهم مازالوا حتى اليوم يعبثون في المصفاة وموظفيها والواقع خير دليل وشاهد».

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

أزمة الكهرباء وهدر الأموال: أكثر من 20 ساعة انقطاع

تتواصل أزمة الكهرباء في عدن والمحافظات المجاورة، وتتجاوز ساعات الانقطاع 20 ساعة يومياً مقابل تشغيل 4 ساعات، وهو ما زاد من معاناة السكان وتعطُّل المصالح والأعمال رغم وعود الحكومة المتكررة بوضع حلول للأزمة.

قطاع الكهرباء بعدن، الذي سبق وقالت الحكومة إن إنفاقها عليه يستحوذ على 60% من مجمَل إنفاقها على قطاع الكهرباء بشكل عام وبأكثر من 55 مليون دولار شهرياً، يشهد تهالكاً في البنية التحتية لشبكة الكهرباء المعتمدة بالأساس على محطات قديمة تعود إلى عقد السبعينيات ويسير عملها بأقل من نصف طاقتها الإنتاجية.

وتعاني المحطات من تكرار الأعطال لعدم وجود صيانة دورية، إضافة إلى شحة الوقود وعدم تموين المحطات بالكميات اللازمة لضمان استمرارية تشغيلها دون انقطاع، وهو ما تؤكده بشكل مستمر مؤسسات الكهرباء في مختلف المحافظات، والتي تطالب بتوفير الإمدادات اللازمة من الوقود تلافياً لخروج المحطات عن الخدمة.

أما الأهالي فلسان حالهم أن تعهدات الحكومة بوضع حلول لأزمة الكهرباء تتبخر بعد الإعلان عنها، بما في ذلك مشاريع الحكومة المعلن عنها ومنها مشروع إنشاء محطة للطاقة الشمسية بدعم إماراتي في مديرية «البريقة» على مساحة 1.6 مليون متر مربع، وبقدرة 120 ميغاوات.

وفي 12 نوفمبر، وجَّهت وزارة المالية بنكَ عدن المركزي وبنك التسليف التعاوني الزراعي (حكومي) بخصم أكثر من 20 ملياراً و418 مليون و994 ألف ريال من حسابات الجهات الحكومية طرف المركزي وبنك التسليف، وذلك لتوفير تمويل طارئ لتغطية قيمة شحنات الوقود لمحطات توليد الكهرباء.

وتوزَّع الخصم من حسابات الجهات طرف البنك المركزي على: حساب إيرادات صندوق صيانة الطرق (خصم مليار ريال)، حساب التربتك – مصلحة الجمارك (2 مليار ريال)، حساب المنحة النفطية (7 مليارات و820 مليوناً و310 آلاف و595 ريالاً)، حساب شركة النفط اليمنية (مليار ريال)، حساب مشروع البطاقة الذكية – مصلحة الأحوال المدنية (نصف مليار ريال)، حساب هيئة شؤون النقل البري بعدن (مليار ونصف المليار ريال)، حساب مصلحة الهجرة والجوازات (100 مليون ريال)، حساب مؤسسة الموانئ – موانئ خليج عدن (3 مليارات ريال)، ليكون إجمالي ما خُصم من حساب الجهات طرف البنك المركزي أكثر من 16 ملياراً و920 مليوناً و310 آلاف ريال.

أما ما خُصم من حساب وزارة المالية طرف بنك التسليف التعاوني الزراعي فيتجاوز 3 مليارات و498 مليوناً و683 ألف ريال.

ويحدث كل ذلك في الوقت الذي يتساءل فيه السكان عن مصير إيرادات الكهرباء وإلى أين تذهب وفيمَ يتم تخصيصها من قبل مؤسسة الكهرباء، وتفيد تقارير طالعها بقش بأن جزءاً من الإيرادات يتم إنفاقه في نفقات تشغيلية ورواتب لموظفين غير مؤهلين أو غير حقيقيين.

صحيفة عدن الغد قالت إن الإيرادات لا تُستثمر في تحسين الخدمة أو في شراء الوقود كما ينبغي، وإن هناك فساداً كبيراً يتمثل في عقود الصيانة وتوريد الوقود بأسعار مبالغ فيها، وهذه العقود تمرر دون رقابة، وفق مسؤول لم تذكر الصحيفة هويته.

وتتعمق الأزمة بفعل الفساد الحكومي حسب الصحيفة التي ذكرت أنّ مسؤولين في قطاع الكهرباء ضالعون في الأزمة، حيث يتم إهدار الأموال على عقود غير مجدية وأحياناً وهمية، كما يتم تمرير عقود توريد الوقود لمحطات الكهرباء بأسعار مرتفعة عن سعر السوق، وسط اتهامات بوجود مستفيدين من هذا الوضع.

ونقلت الصحيفة عن المسؤول قوله بأن هناك موظفين يتقاضون رواتب دون أن يكون لهم أي دور فعلي، وأن بعض العقود تُمنح لشركات غير مؤهلة، مما يؤدي إلى تبديد المال العام وفشل المشاريع، مضيفاً أن الفساد يُعتبر أحد أسباب استمرار الأزمة، إذ يتم تفضيل المصالح الشخصية على مصالح المواطنين.

ومن جملة تداعيات أزمة انقطاع التيار الكهربائي، تأثرت الأنشطة التجارية في عدن والمحافظات المجاورة، إذ تضطر المحلات والمراكز التجارية والمطاعم وحتى المستشفيات إلى الإغلاق، أو استعمال مولدات كهربائية عالية الكلفة، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السلع والخدمات التي تأخذ في الارتفاع.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

خروج العملة الصعبة يوسع الأزمة والـ«1000 قعيطي» تتسرب إلى «صنعاء»

مع استمرار انهيار العملة المحلية، اقترب سعر الصرف من 2070 ريالاً للدولار الواحد خلال شهر نوفمبر الماضي، مقابل استقرار عند مستوى 535 ريالاً تقريباً في صنعاء. وفي الوقت الذي تتفاقم فيه الأزمة المالية في عدن، برز في نوفمبر ملف ترحيل أموال البنوك اليمنية بالعملة الصعبة إلى الخارج كمشكلة تزيد من حدَّة الأزمة.

خروج الأموال: المركزي يرد على اتهام «التهريب»

يستمر ترحيل العملة الصعبة من اليمن إلى الخارج بمئات الملايين من الدولارات العائدة للبنوك اليمنية بمحافظات حكومة عدن، وهو ما أثار جدلاً واسعاً خلال شهر نوفمبر بالتزامن مع انهيار العملة المحلية، في حين تناول البعض ترحيل الأموال بوصفه «تهريباً»، وهو ما نفاه بنك عدن المركزي وقال إن ترحيلها يتم عبر منافذ رسمية وتذهب لتغطية عمليات الاستيراد من الخارج.

وفق المعلومات التي وصلت «بقش»، تم ترحيل مبالغ يتجاوز مجموعها 690 مليون دولار خلال العام 2023 وحده، عبر مطار عدن الدولي، من طرف أربعة بنوك حكومية وخاصة هي: كاك بنك، بنك القطيبي، بنك عدن والبنك الأهلي اليمني. أما في 2024، فمنذ بدايته تم ترحيل أكثر من 2 مليار و463 مليون ريال سعودي، عبر مطار عدن، دون احتساب مبالغ أخرى مرحَّلة عبر منافذ جوية وبحرية وبرية أخرى.

بنك عدن المركزي سارع لنفي «تهريب الأموال» وقال إنها أموال تابعة للبنوك المرخصة لتغطية استيراد المواد الغذائية والدوائية، وأوضح أن المبالغ المرحّلة يجري ترحيلها بترخيص من البنك وتخص البنوك المرخصة والتي لها حسابات مفتوحة في البنوك المراسلة في بلدان استقبال هذه المبالغ، مشيراً إلى أن «هذه المبالغ تُستخدم لتغطية حاجات عملائها لتمويل استيراد المواد الغذائية والدوائية والخدمات الأخرى التي يحتاجها البلد».

ورفض البنك تناول ذلك بوصفه «تهريباً»، حيث إن «الدول التي تُرحّل لها البنوك اليمنية، بغرض تغذية حساباتها في البنوك المراسلة، تمتاز بصرامتها وعدم تهاونها مع أي أنشطة غير قانونية»، مشيراً إلى أن المبالغ المُرحّلة من اليمن قبل الحرب تفوق 11 مليار ريال سعودي من مختلف العملات.

بدورها رفضت البنوك المعنية وصفَ خروج الأموال بـ«التهريب»، وقالت إن هذا الوصف يعبّر عن فهم خاطئ للإجراءات المصرفية والمالية، خصوصاً في ما يتعلق بالتحويلات المالية الدولية، ويمثّل تشويهاً للحقيقة ومحاولة لخلق بلبلة وتشويه سمعة القطاع المصرفي.

وذكرت البنوك في بيان مشترك خلال نوفمبر، أن التحويلات المالية إلى الخارج تتم في إطار نظام مصرفي متكامل، يضمن التحقق من مصادر الأموال ووجهتها النهائية، ويخضع لرقابة الجهات الرقابية المحلية والدولية، وأن البنوك المحلية تعمل على دعم الاستقرار الاقتصادي من خلال تجديد حساباتها لدى البنوك في الخارج لسد احتياجات السوق المحلية من المواد الأساسية والخدمات.

وقبل إجراء تحويل الأموال تخضع العمليات للمراجعة للتأكد من سلامة وقانونية العملية، وفقاً للبنوك التي أشارت إلى أنها ملتزمة بخدمة الاقتصاد وتعزيز الشفافية في أنشطتها.

ورغم التوضيحات الرسمية، ذهب اقتصاديون إلى أن استمرار هذه الخطوة يزيد من مخاطر الاقتصاد ويفاقم التلاعب بسعر الصرف وحركة رؤوس الأموال، ويعزز تداول العملة الأجنبية في السوق السوداء وسط غياب الرقابة الفاعلة من جهة البنك نفسه.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

استهداف متواصل لـ«محلات الصرافة»

واصلت حكومة عدن حملة إغلاق عشرات محلات الصرافة في مختلف المحافظات، بتهمة مخالفة القانون ومزاولة المهنة دون ترخيص والمضاربة والإسهام في ارتفاع أسعار الصرف، إلا أن إغلاق العشرات منها لم يمنع تقلبات أسعار الصرف، إذ لم تنخفض أسعار الصرف عن مستواها الذي كان يبلغ بداية نوفمبر أكثر من 2050، بل تجاوزت في أواخر الشهر 2066 ريالاً للدولار الواحد.

نقابة الصرافين الجنوبيين بعدن قالت إن توجيهات بنك عدن المركزي للنيابة العامة أدت إلى نزول قوات من الحزام الأمني لإغلاق محلات الصرافة المرخصة بشكل عشوائي، بدون إخطار مسبق، بمشاركة بعض من وصفتهم النقابة بالفاسدين من موظفي البنك المركزي.

واعتبرت النقابة أن الإجراءات الحكومية ضد محلات الصرافة تمت بطريقة عشوائية وترافقت مع حملات تشويه إعلامية للمستثمرين، واستعراضات غير لائقة، وسط تجاهل الجهات المعنية لمعالجة الفساد الأساسي والمضاربات التي تسببت بانهيار قيمة الريال.

ووسط التدهور الكبير الذي لحق بالعملة نتيجة استنفاد الاحتياطي النقدي وفق التقارير، اعتبر ناشطون أن حملة الإغلاقات لم تؤدِّ إلى كبح الأزمة المصرفية، فيما رأى آخرون أن مثل هذه الإجراءات جاءت في وقت متأخر بعد أن كان تدهور الوضع الاقتصادي يتطلب منذ سنوات تفعيل المهام الرقابية للبنك المركزي.

وتشير تقارير إلى أن شركات الصرافة والبنوك تعمل على استقبال العملات الصعبة والمتاجرة بها ومنع إقراضها، مع استبدال التجار الريال بالعملات الصعبة والاحتفاظ بها في بيوتهم.

«القعيطي» يتسرب ببطء إلى «صنعاء»

في نوفمبر برزت مسألة وجود أوراق نقدية من فئة الـ1000 ريال برمز (د) الصادرة عن حكومة عدن، والمسماة محلياً بـ«الألف القعيطي»، في أسواق صنعاء، ودسّها في المبالغ المالية بعموم مناطق حكومة صنعاء، وهو ما يجعل هذه النقود ممنوعة من التداول في السوق، فضلاً عن تكبيد المواطنين خسائر مالية نتيجة لدس العملة المحظورة منذ عام 2021.

ناشطون على منصات التواصل الاجتماعي أكدوا على ممارسات غش من خلال إدراج فئة الألف المحظورة بمناطق حكومة صنعاء، في حِزم المبالغ من فئة الـ 1000 ريال.

ويتم خلط الأموال وإدراج عدة أوراق من فئة الألف المحظورة، وهو ما يتطلب من مستلمي الأموال التأكد من الأوراق عند استلامها، كما ذكر البعض أنه يتم إزالة حرف (د) وإبداله بالرمز (أ) واحتسابه بسعر صرف صنعاء وتسليم الأوراق للمواطنين العائدين إلى صنعاء سواء من المغتربين أو التجار أو غيرهم.

مواطنون أكدوا لـ«بقش» أنهم وجدوا في الآونة الأخيرة أوراقاً نقدية محظورة برمز (د) في المبالغ التي يتسلمونها من محلات الصرافة، إلا أن معرفة ذلك لا يتم إلا بعد استلام المبالغ والتعامل بها في السوق، حيث يتم رفض بعض الأوراق من قبل المحلات التجارية بعد اكتشاف أنها لا تحمل الرمز (أ).

سوق الصرافة والعملة الوطنية

وذكر أحد مُلاك محلات الصرافة بصنعاء لـ«بقش» أن ذلك قد يحدث بالفعل، لكنه أخلى مسؤولية منشأته عن الأمر في حال حدوثه مع العملاء، وقال إن ذلك يقع على عاتق السلطات النقدية بصنعاء، حيث إن ذلك يوحي بتسرب العملة المحظورة إلى مناطق صنعاء بأشكال غير قانونية لا يد للصرافين فيها حد تعبيره.

وأشار إلى أنه يتم التأكد من سلامة الأوراق النقدية من قبل العاملين في المنشأة وفرز الأوراق المحظورة جانباً لاستبدالها في وقت لاحق.

وبسؤاله عن رفض السوق التعامل مع الـ1000 المحظورة، قال مالك منشأة الصرافة إن بإمكان المواطنين إعادتها لتبديلها «لكن يجب أيضاً انتظار صدور تعليمات من البنك المركزي بهذا الشأن» وفقاً لتصريحه، داعياً إلى «التأكد من الأوراق خلال التواجد في محل الصرافة أو المحل التجاري ليطمئن المستلم بنفسه».

وفي حديث لـ«بقش» قال الاقتصادي «رشيد الحداد» إن هذه ظاهرة خطيرة وخصوصاً أن المتضرر منها هو المواطن، وكذلك العاملون في المشاريع الصغيرة والأصغر من أصحاب المحلات التجارية وغيرهم.

وأضاف أن وجود الفئة المحظورة تصاعد مؤخراً بالفعل من قبل بعض الجهات المجهولة التي تحاول دس مبالغ مالية من العملة المحظورة من جانب سلطات صنعاء النقدية، مستفيدين من تراجُع انتباه الناس للفرق بين العملة القانونية والعملة المحظورة، وهو ما يمثل محاولة لكسر الحظر المفروض من قبل سلطات صنعاء على حد قوله.

واعتبر ما يحدث الآن بأنه «عمل ممنهج»، وأنه يستدعي إعادة التوعية بالفرق بين العملتين، متابعاً: «أتصوَّر أنه تم تسريب العملة المحظورة إلى بعض المناطق الريفية أو بعض الأسواق المزدحمة والتي قد لا يتم فيها التركيز على نوعية الأوراق وأرقامها». أشار كذلك إلى أن هذا يأتي بالتحديد وسط حالة ثقة سوقية في أن محاولة إعادة تصدير هذه الأوراق أصبحت خطاً أحمر بسبب ضبط التعاملات المصرفية والتزامها بتوجيهات بنك صنعاء المركزي.

ووفقاً للحداد فإن ما يحدث «محاولة اختراق وكسر حظر»، وقد يقف وراءه الكثير من المستغلين، ولفت إلى أنه تم رصد محاولات مبدئية لتسويق الفئة النقدية ذات الرمز (د)، وأن هناك تحركاً من قبل بنك صنعاء المركزي بهذا الخصوص، مضيفاً: «من السهل الكشف عن مصدر تسلل هذه الفئة عبر الصرافين، ويجب أن يكون لجمعية الصرافين اليمنيين ووزارة التجارة والصناعة دور في تحذير وتنبيه السوق من هذه الظاهرة، من خلال عدد من الإجراءات بما فيها الملصقات التحذيرية في المحلات حول الفرق بين العملتين».

معدلات أسعار صرف الريال اليمني وأسعار الذهب المحلية خلال شهر نوفمبر 2024

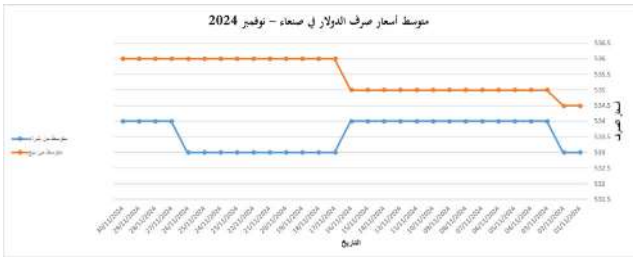

متوسط البيع 535.4 ريال | متوسط الشراء 533.6 ريال

متوسط البيع 2060.9 ريال | متوسط الشراء 2051.7 ريال

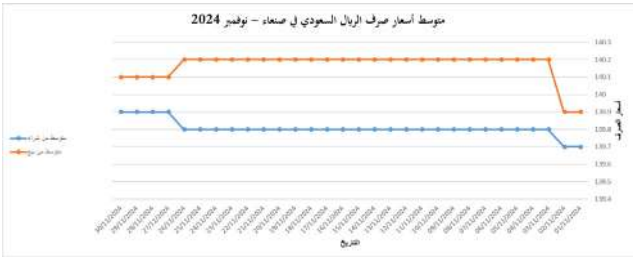

متوسط البيع 140.2 ريال | متوسط الشراء 139.8 ريال

متوسط البيع 538 ريال | متوسط الشراء 537.3 ريال

متوسط البيع 40,700 ريال | متوسط الشراء 38,590 ريال

متوسط البيع 162,100 ريال | متوسط الشراء 153,050 ريال

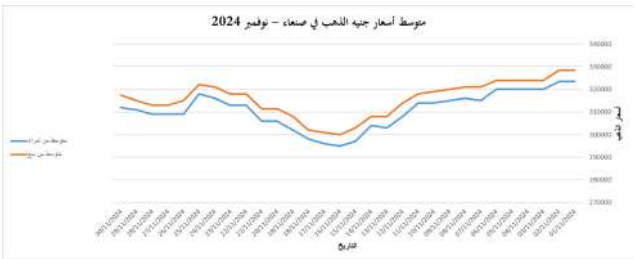

متوسط البيع 315,720 ريال | متوسط الشراء 310,870 ريال

متوسط البيع 1,247,270 ريال | متوسط الشراء 1,226,100 ريال

الاقتصاد والوضع الإنساني

احتياجات إنسانية متزايدة وأسماك «اليمن» ممنوعة في «السعودية»

تشير أحدث التحليلات إلى تصاعد الأزمة الإنسانية في اليمن، إذ يقيم 3.7 ملايين شخص في مناطق معرضة لخطر التدهور إلى ما يُعرف بحالة الطوارئ أو ظروف انعدام الأمن الغذائي الأسوأ، مع استمرار أزمات انهيار قيمة العملة المحلية والنزوح.

حالة الغذاء والواردات: ارتفاع الأسعار وتقليل الوجبات

يفيد تقرير الرصد المشترك لليمن، والصادر في نوفمبر عن مشروع إيكابس في اليمن (ACAPS)، ومنظمة الأغذية والزراعة «الفاو» ومنظمة اليونيسف، فإنَّ 52% من الأسر اليمنية كانت تستخدم، في شهر سبتمبر 2024، استراتيجيات شديدة للتكيف مع الغذاء، وشملت الاستراتيجيات تقليلَ حصص الوجبات، واستهلاكَ الأطعمة الرخيصة، والتسول، وفي بعض الحالات بيع المتعلقات الشخصية.

وسيحتاج 17.1 مليون شخص في اليمن (نحو 49% من السكان) إلى مساعدات غذائية بشدة خلال عام 2025، منهم 12.4 مليون في مناطق سيطرة حكومة صنعاء، و4.7 ملايين بمناطق سيطرة حكومة عدن. رغم ذلك تمثل هذه النسبة انخفاضاً بنحو 2.8% مقارنة بعدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية الأممية لعام 2024، عندما كان 17.6 مليون شخص في حاجة إلى مساعدات غذائية.

ويقول مشروع «إيكابس» إن متوسط سعر سلة الغذاء الدنيا في اليمن واصل ارتفاعه منذ شهر يناير 2024، ووصل إلى أعلى قيمة له على الإطلاق في أكتوبر، ففي مناطق حكومة عدن بلغ سعر سلة الغذاء الدنيا 130,364 ريالاً (نحو 68 دولاراً)، بزيادة 25% عن نفس الشهر في عام 2023، أما في مناطق حكومة صنعاء فبلغت التكلفة 46,247 ريالاً (قرابة 87 دولاراً)، بزيادة 2% مقارنة بالعام الماضي.

وانخفضت واردات الوقود بنسبة 7% مقارنة بشهر سبتمبر وبنسبة 31% مقارنة بأغسطس، ووصلت واردات الوقود عبر الموانئ الجنوبية إلى أدنى مستوى لها منذ مايو 2024، في حين ارتفعت الواردات عبر موانئ «البحر الأحمر» بنسبة 50% مقارنة بشهر سبتمبر، وكانت عند مستويات مماثلة مقارنة بشهر أغسطس.

خلال ذلك، ارتفعت أسعار الوقود (البنزين والديزل والغاز البترولي المسال) في مناطق حكومة عدن بنسبة 2.4% مقارنة بأغسطس 2024 وبنسبة 8.9% مقارنة بأكتوبر 2023، أما في صنعاء فارتفع متوسط سعر الديزل والبنزين والغاز البترولي المسال بنسبة طفيفة بلغت 0.7% فقط بين أغسطس وأكتوبر و0.6% على أساس سنوي.

أما واردات الغذاء فبلغت في أكتوبر 472,690 طناً، بانخفاض 30% مقارنة بشهر سبتمبر السابق، ولكن بزيادة 12% مقارنة بشهر أغسطس 2024. وكانت واردات الغذاء عبر موانئ البحر الأحمر هي الأعلى على الإطلاق.

ومن ناحية أخرى، كانت واردات الغذاء عبر الموانئ الجنوبية في أكتوبر أعلى بنسبة 20% مقارنة بشهر سبتمبر، ولكن أقل بنسبة 32% مقارنة بشهر أغسطس.

دون سابق إنذار.. السعودية تمنع استيراد الأسماك اليمنية

في نوفمبر منعت السلطات السعودية دخول الأسماك اليمنية وتسويقها في الأسواق داخل المملكة، وهو ما كبَّد الشركات والتجار والصيادين اليمنيين خسائر مالية جسيمة، إذ تسبب القرار السعودي، غير المعلَن رسمياً، في خسارة وتلف أطنان من الأسماك ظلت واقفة في المنافذ ممنوعةً من الدخول.

وبعد أيام من إغلاق منفذ «الوديعة» الحدودي الرابط بين اليمن والسعودية، تغيَّر مسار الشاحنات اضطرارياً لإدخال شاحنات الأسماك عن طريق سلطنة عمان إلى الإمارات ومن ثم السعودية، لكن السعودية لاحقاً أغلقت منفذ «البطحاء» الحدودي بينها وبين الإمارات.

ولم تتلقّ الشركات اليمنية إشعاراً مسبقاً من السعودية بشأن هذا المنع، وهو ما استغربه التجار والصيادون الذين لم يعلموا حتى بأسباب الحظر. في حين رجَّح اقتصاديون أن يكون السبب هو عدم امتلاك حكومة عدن -التي تدعمها السعودية- مركزاً لمراقبة الجودة والرقابة على الأسماك التي يتم تصديرها إلى المملكة.

وتراجعت قيمة الأسماك في الداخل بسبب زيادة المعروض نتيجة لعودة الشاحنات المبرّدة المحملة بالأسماك إلى المحافظات اليمنية الساحلية عقب رفض السعودية إدخالها، وتبلغ قيمتها الملايين من الريال السعودي.

وجاء في الشكاوى المرفوعة إلى وزير الثروة السمكية بحكومة عدن ورؤساء الهيئات العامة للمصائد السمكية في البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن، أنَّ الهيئة العامة للغذاء والدواء في السعودية قامت برفض استقبال الأسماك من اليمن، وتعليق المؤسسات المصدّرة من اليمن، دون معرفة أسباب ذلك كون الجانب السعودي لم يقدم أي إنذار أو إشعار مسبق.

الشكاوى أكدت أنّ هذا المنع أدى إلى تعطيل حركة الشاحنات المحملة ببضائع حساسة قابلة للتلف، مما يهدد بتكبيد الشركات خسائر كبيرة، فضلاً عن التأثير السلبي على التزامات الشركات تجاه عملائها وشركائها التجاريين في السعودية، إضافة إلى أن هذا التوقف قد يؤثر سلباً على سمعة القطاع التصديري اليمني بشكل عام، رغم التزام شركات تصدير الأسماك بجميع معايير ومتطلبات الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية، من أجل ضمان جودة وسلامة منتجاتها البحرية.

ورفع مكتب وزير الخارجية مذكرة إلى القائم بالأعمال بالنيابة في الرياض، طلب فيها مخاطبة الجهات المعنية السعودية لإيضاح الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن السماح للصادرات السمكية من الدخول إلى المملكة، لكن لم يُعلن عن تلقي الخارجية رداً.

الاقتصاد والوضع الإنساني

البنك الدولي: اليمن يواجه مشاكل المناخ

تحدَّث «البنك الدولي» الشهر الماضي إن اليمن الذي يئن تحت وطأة الحرب الممتدة لعشر سنوات، يواجه مخاطر متزايدة ناجمة عن تغير المناخ، مما يزيد من حدة التهديدات القائمة مثل ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي.

وفي تقرير المناخ والتنمية الخاص باليمن والذي اطلع عليه بقش، قال البنك الدولي إن البلاد بحاجة ماسة لـ«الاستثمارات المراعية للمناخ» لتتمكن من مواجهة التحديات الملحة المتعلقة بالمياه والزراعة وإدارة مخاطر الكوارث، مع وضع ما تعانيه البلاد من صراعٍ وهشاشةٍ في الاعتبار.

ويتعرّض نصف سكان اليمن لخطر واحد على الأقل يرتبط بالمناخ، مثل الارتفاع الشديد في درجات الحرارة، أو موجات الجفاف، أو الفيضانات، مع آثارٍ مضاعفة على انعدام الأمن الغذائي والفقر، متوقعاً أن تزداد حدة هذه المخاطر دون اتخاذ إجراءات فورية، وأن ينخفض إجمالي الناتج المحلي السنوي لليمن بمتوسط 3.9% بحلول عام 2040 وسط السيناريوهات المناخية غير المتفائلة، وذلك بسبب انخفاض الإنتاجية الزراعية والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية.

ورغم هذه التحديات، يرى البنك الدولي أن هناك فرصاً استراتيجية لتعزيز القدرة على الصمود، وتحسين الأمن الغذائي والمائي، وفتح الآفاق أمام تحقيق النمو المستدام.

فمثلاً يمكن أن تؤدي الاستثمارات الموجهة لتخزين المياه وإدارة المياه الجوفية إلى زيادة إنتاجية المحاصيل بنسبة تصل إلى 13.5%، مع سيناريوهات مناخية متفائلة للفترة من 2041 إلى 2050.

وما زال القطاع السمكي اليمني ضعيفاً، مع خسائر محتملة قد تصل إلى 23% بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، بسبب ارتفاع درجات حرارة البحر.

ستيفان جيمبرت، المدير الإقليمي لمصر واليمن وجيبوتي في البنك الدولي، رأى أن اليمن يواجه مجموعة متزامنة وغير مسبوقة من الأزمات وتغير المناخ وارتفاع معدلات الفقر، داعياً إلى اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة بشأن القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، كمسألة حياة بالنسبة لملايين اليمنيين.

وبالاستثمار في الأمن المائي والزراعة المراعية للمناخ والطاقة المتجددة، يمكن لليمن حماية رأس المال البشري وبناء القدرة على الصمود ووضع أسس لمسار نحو التعافي المستدام.

ووفق قراءة بقش للتقرير، فإن سيناريوهات التنمية المستقبلية المحتملة في اليمن، ستتطلب جهوداً حثيثة لبناء السلام، والتزاماتٍ كبيرة من جانب المجتمع الدولي. وبينما يمكن للمساعدات الإنسانية دعم قدرة الأسر اليمنية على التعامل مع الصدمات المناخية، فإن تأمين السلام المستدام سيكون مطلوباً لإفساح المجال أمام التمويل، واتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل في مواجهة تغير المناخ.

وتُعتبر إدارة مخاطر الكوارث أمراً بالغ الأهمية، خصوصاً مع تزايد تواتر الفيضانات المفاجئة. وستؤثر الصدمات الاقتصادية على المجتمعات المحلية الهشة أكثر من غيرها كما يقول البنك، وقد تؤدي التحديات الصحية المرتبطة بالمناخ إلى تحميل اليمن تكاليف صحية إضافية بأكثر من 5 مليارات دولار بحلول عام 2050، مما يزيد من تكاليف الرعاية الصحية والضغط على الأنظمة الصحية التي تعاني بالفعل من الهشاشة.

ويتمتع اليمن بإمكانات هائلة في مجال الطاقة المتجددة، ويمكن أن تكون هذه الطاقة مكوناً رئيسياً في الاستجابة لتغير المناخ، إذ لا يوفر تسخير موارد الطاقة المتجددة مساراً للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري فحسب، بل يتيح أيضاً إنشاء بنية تحتية للطاقة تكون أكثر قدرة على الصمود، كأمر ضروري لدعم الخدمات الحيوية كخدمات الرعاية الصحية وإمدادات المياه وتوزيع المواد الغذائية.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

قروض وفوائد مرهقة لا تستثني بلداً

تفرض التوترات الإقليمية الناجمة عن حرب الإبادة الإسرائيلية على «قطاع غزة» جملة من التغيرات في المنطقة العربية، إذ تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضعفاً اقتصادياً وسط اشتداد حالة عدم اليقين كما يقول «البنك الدولي».

وأمام التقلبات الراهنة تحاول الدول العربية، وخصوصاً دول الخليج، التماسك والحفاظ على أدواتها الحيوية التي يمكن استخدامها لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، بما في ذلك النفط والغاز.

وخلال الشهرين الأخيرين، وخصوصاً في نوفمبر الماضي، يُسلَّط الضوء على أزمة ديون عربية تهدد الاستقرار المالي لهذه الدول. ويمكن تناول الأمر باعتباره جزءاً من أزمة ديون عالمية كلية، يقول عنها «صندوق النقد الدولي» إنها «تتفاقم» على مستوى العالم بعد وصولها إلى مستويات تهدد الاستقرار المالي العالمي، ما يستدعي من الحكومات اتخاذ إجراءات فورية لتصحيح أوضاعهم المالية.

فأزمة الديون العالمية المتفاقمة تأتي وسط انخفاض أسعار الفائدة وتوجه السياسة النقدية نحو الحياد، ورغم أن هناك فرصةً لتعزيز الاستدامة المالية على المدى المتوسط إلى الطويل كما يرى صندوق النقد، إلا أنّ أزمات سابقة -كجائحة كورونا- ضاعفت من التراكمات الضخمة للديون، ما يجعل هناك حاجةً لاستجابة حاسمة لضبط الأوضاع المالية ومنع تصاعد الأزمات الاقتصادية، لا سيما في الاقتصادات الناشئة.

وقبل الدخول في المنطقة العربية، يمكن القول إن الدين العام العالمي يمكن أن يتجاوز (100 تريليون دولار) خلال العام الجاري 2024، حسب توقعات صندوق النقد. لكن الصورة تظل غير موحّدة بين الاقتصادات بسبب اختلاف استراتيجيات استدامة الدين من دولة لأخرى.

ويمكن أن تواجه ثلث الدول التي تمثل 70% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي تسارعاً في تراكم الديون، أما عند استثناء «الصين» و«أمريكا»، فإن نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي ستنخفض بمقدار 20%.

ديون عربية بمئات المليارات

في البلدان العربية متوسطة الدخل استحوذت خدمة الدين الخارجي (المدفوعات المتعلقة بالمبلغ الأصلي والفائدة) على أكثر من 15% من الإيرادات العامة في عام 2023، مقارنةً بنحو 7% فقط في عام 2010، وبلغت رقماً قياسياً هو 40 مليار دولار في عام 2024.

أما في البلدان العربية منخفضة الدخل، تجاوزت خدمة الدين مليار دولار خلال عامي 2024-2023، وفق اطلاع بقش على البيانات الأممية التي نشرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» في نوفمبر الماضي. وتشير البيانات إلى أنه منذ عام 2010 حتى عام 2023، ارتفعت القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنحو 791 مليار دولار، في حين تضخّم الدين العام المستحَق بمقدار 880 مليار دولار في المنطقة العربية.

على مستوى العالم. ويتزامن ذلك مع انكماش اقتصادات مثل اقتصاد قطاع غزة (بنسبة 86% في النصف الأول من 2024)، والأزمة المالية في «الضفة الغربية»، والتدهور المقلق لاقتصاد «لبنان» إثر الحرب الإسرائيلية عليه (والتي تم بشأنها الاتفاق على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله اللبناني في 27 نوفمبر الماضي)، إضافة إلى تأثر الدول العربية المجاورة بسبب الحرب، مثل الأردن ومصر اللتين تشهدان تراجعاً هائلاً في عائدات السياحة وإيرادات المالية العامة.

وتقول مصر، على سبيل المثال، إنها فقدت 50 إلى 60% من دخل قناة السويس البحرية، بما قيمته أكثر من 6 مليارات دولار، بسبب أزمة «البحر الأحمر» ومنع الحوثيين في اليمن مرور السفن المرتبطة بإسرائيل من الممر الاستراتيجي. بنفس الوقت تحتل مصر المركز الثاني عربياً في حجم الشراكة التجارية مع إسرائيل خلال الأشهر الماضية، وفقاً لإحصاءات إسرائيلية وأخرى صادرة عن البنك الدولي، وذلك بعد مضاعفة الصادرات من السلع الزراعية والحديد والمعادن ومواد المواد البناء لتصعد إلى 350 مليون دولار بحلول يوليو 2024، مع توقع بلوغها إلى نحو 700 مليون دولار بحلول عام 2025.

وتُصنَّف «مصر» بأنها الأولى عربياً (والثانية عالمياً بعد الأرجنتين) من حيث الاقتراض من «صندوق النقد الدولي» وحده، وقد وصلت ديونها للصندوق إلى 13.2 مليار دولار حتى أكتوبر 2024 وفق قراءة بقش لبيانات الصندوق، وتشكل ديون مصر قرابة 70% من ديون العرب للصندوق. وقد تضررت الدول العربية ذات الديون المرتفعة من ارتفاع أسعار الفائدة على الديون إلى أعلى مستوياتها في أكثر من 20 عاماً، مما فاقم فوائد الديون عليها.

بشكل عام بلغت ديون مصر الخارجية قرابة 153 مليار دولار بنهاية النصف الأول من 2024 وفق بيانات البنك المركزي المصري، وتواجه مصر في العام المقبل 2025 التزامات خارجية، حيث عليها تسديد قيمة الأقساط وفوائد الديون المستحقة عليها بنحو 22.4 مليار دولار.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

أما دول الخليج مرتفعة الدخل، فهي لا تَسلم من فخ الديون، وتلجأ إلى الديون والاقتراض الخارجي والمحلي أيضاً من أجل الوفاء باحتياجات تمويل التنمية، وخصوصاً السعودية، رغم أنها وبعض الدول الخليجية تملك فوائض مالية واستثمارات في الخارج تتجاوز قيمة الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء البحرين التي تبلغ استثماراتها الخارجية قرابة 75% من الناتج، في حين تبلغ الديون المستحقة على البحرين أكثر من 100%.

وتهيمن على الدول الخليجية ظاهرةُ العجز في الميزانية الحكومية، وكذا ظاهرة زيادة الاتجاه إلى التمويل بالاقتراض المحلي والخارجي على مستوى الحكومة أو القطاع الخاص، وظاهرة التوسع في الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب الاستثمار المالي. وتعتقد الدول الخليجية أن الاقتراض الخارجي، وحتى المحلي، يُنوّع مصادر التمويل ولا يحمل مخاطر كبيرة على الاقتصاد شريطة أن يبقى في حدود القدرة على السداد.

وتقدّر وكالة «ستاندرد آند بورز غلوبال» للتصنيف الائتماني أنّ الدين الخارجي الكلي للدول النفطية في الخليج يمكن أن يصل إلى مبلغ هائل قدره 660 مليار دولار بين عامي 2023 و2024، مقارنةً بـ250 مليار دولار فقط في عام 2013 حسب قراءات بقش. وتستحوذ المؤسسات المالية والمصرفية على 70% من هذه الديون.

وفي العموم يشير صندوق النقد الدولي إلى أن قيمة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ارتفعت بنسبة 23% خلال السنوات الست الماضية، أي بنحو 4% في المتوسط تقريباً كل عام.

وعودةً إلى لجنة «الإسكوا» في تقريرها المنشور بنوفمبر الماضي، تقول إنه في عام 2023 كان بإمكان البلدان العربية متوسطة الدخل الاحتفاظ بأكثر من 1.8 مليار دولار من مدفوعات الفائدة على ديون السوق لو طُبِّق متوسط سعر الفائدة لاقتصادات الأسواق الناشئة على مستوى العالم.

وإذا زادت البلدان العربية متوسطة الدخل حصةَ ضرائب الدخل الشخصي وضرائب الشركات إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي (وهو المتوسط بالنسبة للدول متوسطة الدخل على مستوى العالم) فإنه يمكنها توليد 14 مليار دولار إضافية، وتوزيع الأعباء الضريبية بشكل أكثر إنصافاً، حسب لجنة الإسكوا.

وبلغ إجمالي الإيرادات العامة في المنطقة 32% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 مقارنة بنسبة 26.5% في المتوسط لاقتصادات الأسواق الناشئة، و35.5% للاقتصادات المتقدمة.

ونادت اللجنة الأممية إلى زيادة جهوزية واضعي السياسات لمواجهة التحديات التمويلية الحالية والمستقبلية، من خلال زيادة المرونة المالية والاقتصادية، لتحقيق تنمية أكثر شمولاً. ووضعت برنامج عمل اعتبرته قابلاً للتنفيذ ويتضمن استراتيجية ثلاث هي: تحسين حافظات الديون، وتعزيز كفاءة أُطُر الإيرادات والنفقات العامة، وزيادة استخدام آليات التمويل المبتكرة وأُطُر التمويل المستدام.

من جانب آخر، يُسلَّط الضوء على تحقيق الدول العربية معدلات نمو متواضعة نظراً لحالة عدم اليقين الاقتصادي وضبابية المشهد بسبب التوترات في المنطقة واستمرار حرب الإبادة الإسرائيلية على «غزة».

وحول ذلك يتوقع «البنك الدولي» صعود نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمنطقة بصورة طفيفة إلى 2.2% في عام 2024 بالقيمة الحقيقية، من 1.8% في عام 2023، وهو ارتفاع تقوده دول الخليج، إذ من المرجَّح أن يرتفع معدل النمو من 0.5% في عام 2023 إلى 1.9% في عام 2024، وفي بقية المنطقة يُتوقَّع أن يتباطأ النمو، كما سينخفض نمو البلدان المستوردة للنفط من 3.2% في عام 2023 إلى 2.1% في عام 2024، وسيتراجع النمو في البلدان المصدّرة للنفط من خارج مجلس التعاون الخليجي من 3.2% إلى 2.7% وفقاً للتوقعات.

التوترات الراهنة بوجه عام تلقي بظلال كئيبة على مسارات التنمية في الدول العربية، إذ تشير التقديرات إلى أنه لو لم يوجد الصراع الراهن لكان من الممكن أن يكون متوسط نصيب الفرد من الدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى بنسبة 45% في المتوسط بعد 7 سنوات من نشوبه، وتُعادل هذه الخسارة متوسط التقدم الذي أحرزته المنطقة العربية على مدى الـ35 عاماً الماضية.

وتقتضي المعالجة الجزئية لأزمة تفاقم الديون خفضَ الإنفاق الحكومي وتقليص دور الدولة في الاقتصاد مع تعزيز النمو العضوي المدفوع بالسوق. وترى المؤسسات المالية الدولية الكبرى، كصندوق النقد، أن زيادة التوسع المالي ورفع الضرائب قد يعقّد الوضع بدلاً من تحسينه، وهو ما يدعو إلى تبني سياسات تدعم نمو القطاع الخاص لتحقيق توازن مالي مستدام.

هذا ويقول البنك الدولي في تقرير حديث إن الاقتراض من الخارج أصبح أكثر تكلفةً بالنسبة لكافة البلدان النامية، إذ تضاعفت أسعار الفائدة على القروض من الدائنين من القطاع الرسمي إلى أكثر من 4% في 2023. وقفزت أسعار الفائدة التي يتقاضاها الدائنون من القطاع الخاص بأكثر من نقطة لتصل إلى 6%، وهو أعلى مستوى لها في 15 عاماً.

ومع ارتفاع أسعار الفائدة، أنفقت البلدان النامية مستوى قياسياً يبلغ 1.4 تريليون دولار لـ«خدمة ديونها الخارجية»، وشهدت مدفوعات الفائدة ارتفاعاً بنحو الثلث لتصل إلى 406 مليارات دولار، مما أدى إلى الضغط على موازنات العديد من البلدان في بعض المجالات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبيئة.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

عن ديون اليمن الخارجية

يُنظر إلى اليمن، ومعها الدول العربية الثلاث سوريا والسودان والصومال، على أنها من أفقر 26 دولة في العالم والتي يعيش فيها نحو 40% من أشد الناس فقراً على سطح الكوكب، وقد أصبحت هذه الدول مثقلة بالديون أكثر من أي وقت مضى منذ ما قبل الأزمة المالية العالمية 2008، وأصبحت عرضة بشكل أكبر للتضرر من الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية المختلفة.

وفي نهاية العام الماضي 2023، أكد البنك الدولي تراجُع قدرة اليمن على دفع أقساط الدين الخارجي، حيث تراجعت القدرة على دفع الأقساط الرئيسية لديون القطاعين العام والخاص طويلة الأجل «المضمونة»، من 297 مليون دولار لكل منهما في 2010 إلى 9 ملايين دولار فقط في عام 2022، وتراجعت الأقساط الرئيسية للقطاعين العام والخاص على المدى الطويل «غير المضمونة» من 155 مليون دولار لكل منهما في 2010 إلى 78 مليون دولار في 2022.

وقد ارتفع إجمالي مبالغ بَنْدَي: استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، وحقوق السحب الخاصة بالصندوق، من 436 مليون دولار في 2010 إلى 956 مليون دولار في 2022. وفي حين انخفض استخدام اليمن لبند ائتمان الصندوق من 78 مليون دولار في 2010 إلى 26 مليون دولار، زاد بند حقوق السحب الخاصة باليمن من الصندوق من 358 مليون دولار في 2010 إلى 930 مليون دولار. إجمالاً، حتى نهاية عام 2022، بلغت أرصدة الديون الخارجية المستحقة على اليمن نحو 7.351 مليار دولار، 53% منها ديون ثنائية بين اليمن ودول أخرى (قطاع عام) و47% من الدائنين الرئيسيين (البنك الدولي ومؤسسات دولية أخرى).

وتُوزَّع ديون اليمن الخارجية من القطاع العام -على وجه التقريب- كالآتي: 22% من السعودية، 18% من الاتحاد الروسي، 10% دائنين حكوميين آخرين، و3% من اليابان، كما بلغت الديون من الدائنين الرئيسيين 21% من البنك الدولي ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك، و16% من الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، و10% دائنين أخرين، وفق بيانات ديسمبر 2023.

وخلال السنوات الأخيرة، أثناء الحرب، انحسرت ثقة الدائنين بقدرة اليمن و«حكومة عدن» -المعترف بها دولياً- على الوفاء بالتزاماتها، لينحدر صافي التدفقات المالية والديون الدولية والمساواة إلى (79-) مليون دولار (بالسالب)، ومثله بلغ صافي تدفقات الديون، وبلغت تدفقات رأس المال صفر.

فجوة الثروة عربياً

رغم حديثها عن تفاقم الديون والتدهور الاقتصادي العربي على نحو مقلق، تؤكد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» اتساع فجوة الثروة في المنطقة العربية، حيث إن البلدان العربية مرتفعة الدخل أغنى بـ31 مرة من تلك المنخفضة الدخل.

وثمة ارتفاع كبير في عدم المساواة في الثروة بكافة أنحاء المنطقة العربية على مدى العقدين الماضيين، فرغم نمو ثروات الأسر بشكل أسرع من المتوسط العالمي، اتسعت الفجوة بين الأغنياء والذين يعيشون في فقر، لا سيّما منذ الانتفاضات العربية في عام 2011.

في البلدان العربية منخفضة الدخل زادت حصة أغنى 10% من السكان من 55% في عام 2000 إلى 64% في عام 2022، أما في البلدان متوسطة الدخل فزادت هذه الحصة من حوالي 58% إلى 62%، وبخلاف ذلك شهدت البلدان المرتفعة الدخل انخفاضاً في تركُّز الثروة بين أعلى 10% من السكان، من 74.7% إلى 69.6%.

بنفس الوقت انخفضت حصة النصف الأفقر من السكان في البلدان منخفضة الدخل من 10,7% في عام 2000 إلى 7,6% فقط بحلول عام 2022، وتشير هذه الاتجاهات إلى أن الثروة أصبحت تتركز بشكل متزايد بين الأغنياء، وخصوصاً في البلدان منخفضة الدخل، ما يؤدي إلى تفاقم التباين وتقويض جهود الحد من الفقر.

هذا وترى الأمم المتحدة أن تحقيق التعافي الاقتصادي والنمو الشامل على الصعيد العربي، وخصوصاً في البلدان منخفضة الدخل، يشكل الأولوية الإقليمية القصوى، وهو ما يتطلب إحلال «سلام دائم» و«تنفيذ إصلاحات لازمة للاستقرار الاقتصادي والسياسي».

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

تصنيف الدول العربية من حيث الدخل وفقاً لمراجعة «بقش» لأحدث بيانات «البنك الدولي»

التصنيف	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار)	الدول
الدول منخفضة الدخل	أقل من أو يساوي 1,145	اليمن، سوريا، السودان، الصومال
الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل	4,515 – 1,146	مصر، لبنان، الأردن، فلسطين، تونس، المغرب، موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر
الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل	14,005 – 4,516	العراق، ليبيا، الجزائر
الدول مرتفعة الدخل	أكبر من 14,005	السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، سلطنة عمان، البحرين

• أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

ماذا بعد حسم الانتخابات لصالح «ترامب»؟

كان فوز الرئيس المنتخب «ترامب» لحظة فاصلة في تاريخ الاقتصاد العالمي والمشهد الجيوسياسي، ففوز دونالد ترامب بالرئاسة الأمريكية إلى جانب اكتساح الجمهوريين للكونجرس يضعه في موقف قوي يسمح له بالبدء بسرعة في تنفيذ أجندته الاقتصادية والسياسية في أوائل عام 2025. ولأن مقترحات حملته كانت عامة للغاية، فمن السابق لأوانه تقييم كيفية تنفيذ سياساته. ومع ذلك، فقد أوضح أن التعريفات التجارية وضوابط الهجرة وتخفيف القيود التنظيمية وخفض الضرائب تشكل أولويات.

من المتوقع أن تؤدي التعريفات الجمركية التجارية إلى تثبيط النمو ودفع التضخم إلى الارتفاع «في البداية «ويبقى أن نرى مدى قوة تنفيذ إدارة ترامب لزيادات التعريفات الجمركية المخطط لها على السلع، حيث تشير تصريحات ترامب خلال حملته إلى فرض تعريفات جمركية بنسبة 60% على جميع واردات السلع الصينية و10% إلى 20% على جميع واردات السلع من البلدان الأخرى. ومؤخرا أعلن أنه سيفرض تعريفات جمركية بنسبة 25% على واردات السلع من المكسيك وكندا ويضيف 10% إلى التعريفات الجمركية على واردات السلع من الصين.

تشير معظم التحليلات إلى أن الارتفاع الكبير في التعريفات الجمركية الأمريكية من المرجح أن يكون له في البداية تأثير تضخمي في الولايات المتحدة، يليه تأثير سلبي على النمو على جميع البلدان المعنية، مع انخفاض التضخم مع تباطؤ الطلب وبدء التأثيرات الأساسية. ستتأثر الصين بشكل خاص نظراً لحجم التعريفات الجمركية المقترحة على الصين وأهمية قطاع التصنيع لاقتصادها، ومن المرجح أن تشمل التعويضات ضعف اليوان والمزيد من تدابير التحفيز المالي والنقدي.

من المتوقع أن يكون تأثير زيادة الرسوم الجمركية الأمريكية على أوروبا والمملكة المتحدة قابلاً للإدارة، ولوضع الأمور في نصابها الصحيح، كانت صادرات السلع من أوروبا والمملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة في عام 2023 تعادل حوالي 3.2% و2.2% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

يشكل قطاع الخدمات في أوروبا والمملكة المتحدة حوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما، ومن المتوقع أن يشهد معظم قطاع الخدمات تأثيراً مباشراً ضئيلاً من الرسوم الجمركية الأمريكية الأعلى على السلع، في حين أن الرسوم الجمركية الأعلى على السلع لديها القدرة على الإضرار بأجزاء من قطاعات التصنيع الخاصة بها - السيارات والأدوية والآلات على وجه الخصوص - فإن التأثير على اقتصادات أوروبا والمملكة المتحدة الأوسع نطاقاً يجب أن يكون قابلاً للإدارة.

ترامب والفوضى التجارية في 2025

تبدأ الدول، مطلع كل عام، بوضع خططها المستقبلية للفترة المقبلة، لكن عام 2025 سيكون مختلفاً تماماً، وسط توقعات بأن يكون مليئاً بالتقلبات والتوترات الاقتصادية بسبب وجود ترامب في المشهد، وهوالذي وجّه، خلال حملته الانتخابية، تهديدات للعديد من الدول، سواء كانت حليفة للولايات المتحدة أو منافسة لها، فهو لا ينظر إلا لتحقيق مصالحه الشخصية أولًا ثم مصالح الولايات المتحدة ثانياً، والفوضى التي قد يتسبب فيها ترامب لن تقتصر على المجال السياسي فقط، بل ستشمل المجال التجاري، وستؤثر على الداخل الأمريكي، والاقتصاد العالمي على حد سواء.

• أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

ويتمثل جانب من هذه الفوضى الاقتصادية في التوترات التجارية مع الدول، وبالتحديد من خلال فرض تعريفات جمركية؛ فالولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على استيراد العديد من المنتجات والسلع والمواد الخام التي تدخل في صناعاتها المحلية، ويتم تصديرها بعد ذلك، وسيؤدي أي فرض للتعريفات الجمركية على الدول المصدرة إلى:

-ارتفاع في فاتورة واردات الولايات المتحدة على المدى القصير، إذ ستواجه الشركات المصنعة تكاليف أعلى للحصول على المواد الخام المستوردة، ما سيفضي إلى رفع أسعار المنتجات النهائية الأمريكية، وبالتالي فقدان تنافسيتها أمام السلع العالمية ذات التكلفة الأقل محليًا وعالميًا.

-في هذا السيناريو قد يتفاقم العجز في الميزان التجاري الأمريكي، إذ تصبح الصادرات الأميركية أقل جاذبية في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع تكلفتها، بينما تبقى الواردات مرتفعة لتعويض النقص في الإنتاج المحلي.

والأرقام الحالية مثيرة للقلق، إذ ارتفعت قيمة واردات الولايات المتحدة إلى 3.1 تريليونات دولار في عام 2023 مقارنة بـ2.3 تريليون دولار في عام 2017.

ويهدف ترامب من خلال سياساته الاقتصادية إلى تحقيق منفعتين:

-الضغط على الشركاء التجاريين للوصول إلى اتفاقيات مرضية له، كما فعل خلال ولايته الأولى، إذ استخدم هذا النوع من الضغط لتحقيق فوائد إضافية بعيدة عن المجال الاقتصادي.

-تعزيز الصناعة المحلية وتقليل حجم فاتورة الواردات.

هذه الطموحات تبدو إيجابية ومشروعة لأي رئيس، لكن تحقيقها يجب أن يتم من خلال سياسات اقتصادية مدروسة تعمل على دعم الإنتاج المحلي وسد الفجوات الاقتصادية بدلاً من شن حروب تجارية وفرض رسوم جمركية.

ففرض التعريفات على السلع المستوردة سيؤدي في النهاية إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية التي يستهلكها المواطن الأمريكي، ما يزيد من التضخم ويؤثر سلباً على الإنفاق وعلى الاقتصاد بشكل عام. وهذه الفجوة الاقتصادية التي يحاول ترامب سدها لن تتم بطريقة صحية ومستدامة، بل ستؤدي إلى نتائج عكسية تنعكس سلباً على الاقتصاد الأمريكي والمواطن.

هل سيتحمل الاقتصاد الأمريكي تعريفات ترامب الجمركية؟

التعريفة الجمركية هي ضريبة تُفرض على السلع المستوردة عند الحدود عندما يقوم شخص أو شركة في الولايات المتحدة بشراء منتج من الخارج. تؤدي التعريفات إلى زيادة أسعار السلع الأجنبية، مما يدفع المستهلكين للتحول إلى السلع المحلية ويمنح المنتجين المحليين مجالًا لرفع أسعارهم. ومع ذلك، فإن الفوائد التي يحصل عليها المنتجون المحليون، مثل زيادة الأسعار والمبيعات، تأتي على حساب المستهلكين، بما في ذلك المستهلكون من الشركات. ولهذا السبب، تُعتبر التعريفات سياسة تعيد توزيع الدخل من المستهلكين إلى الشركات المحمية.

في حين أن الشركات المحمية قد تشهد نموًا بفضل التعريفات، إلا أنها غالبًا ما تكون أقل كفاءة في الإنتاج. وبالتالي، تؤدي التعريفات إلى إنتاج أقل كفاءة، مما يقلل من الناتج الاقتصادي والدخل على المدى الطويل. هذا التحليل الكلاسيكي للتعريفات يعود إلى آدم سميث والاقتصاديين التقليديين الذين أوصوا بتقليل التعريفات إلى أدنى حد ممكن «حيث كانت التعريفات في ذلك الوقت مصدرًا رئيسياً لإيرادات الحكومات».

قد تتسبب التعريفات في رفع مستويات الأسعار، مما يؤدي إلى تضخم اقتصادي، أو قد تؤدي إلى ركود اقتصادي على المدى القصير، اعتماداً على استجابة الاحتياطي الفيدرالي من خلال تخفيف السياسات النقدية لمواجهة زيادة الضرائب. ومع ذلك، فإن التأثير طويل المدى للتعريفات يؤدي إلى خفض الدخل والإنتاج.

على المدى الطويل، تؤدي التعريفات إلى تقليص حجم الاقتصاد من خلال تقليل العمل والاستثمار. فهي تزيد الأسعار النسبية للسلع المستوردة والمحلية المحمية، مما يعني أن المستهلكين ينفقون جزءاً أكبر من دخولهم على هذه السلع، وبالتالي يتبقى لديهم أقل للإنفاق على سلع أخرى. كما تؤدي إلى تقليل الحافز على العمل، مما يخفض ساعات العمل والاستثمارات الرأسمالية.

التعريفات تقلل أيضاً من الإنتاجية بسبب إنشاء سوق محمية محلياً، حيث تتراجع الضغوط التنافسية التي تجبر الشركات عادة على الابتكار وتحسين عملياتها. بدلاً من الاستثمار في البحث والتطوير، تميل الشركات المحمية إلى استخدام أرباحها الإضافية للضغط من أجل مزيد من الحماية الجمركية.

وتشير دراسة حديثة إلى أن الشركات التي قدمت تبرعات سياسية لمرشحي الحزب الجمهوري كانت أكثر احتمالاً للحصول على إعفاءات جمركية مقارنة بالشركات التي دعمت الديمقراطيين، مما يزيد من حالة عدم اليقين بشأن سياسات التجارة والتعريفات ويحد من الاستثمارات، وتُظهر التقديرات المختلفة لآثار التعريفات المقترحة من ترامب، بما في ذلك نماذج مؤسسة الضرائب، تأثيرًا سلبياً على الاقتصاد الأمريكي، وتشير الدراسات إلى أن هذه التعريفات ستؤدي إلى خسائر إضافية عندما ترد الحكومات الأجنبية بتعريفات انتقامية على الصادرات الأمريكية.

وفي الخلاصة قد يرى الرئيس المنتخب ترامب أن التعريفات تشجع الاستثمار والعمل، لكنها في الواقع تأتي بتكلفة كبيرة على المستهلكين والاقتصاد ككل. كما أن التعريفات قد تفيد الصناعات المحمية، لكنها تضر بالعديد من القطاعات الأخرى وتقلل من الكفاءة الاقتصادية على المدى الطويل.

• أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

أوروبا لن تكون بمعزل عن تعريفات «ترامب» الجمركية

يقول الواقع اليوم أن أوروبا تخوض بالفعل حرباً تجارية باردة مع الصين، لكن هل تستطيع التعامل مع حرب ساخنة مع الولايات المتحدة؟. هذه هي المعضلة التي تواجه رئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين» في الوقت الذي تعقد فيه الولايات المتحدة انتخابات رئاسية تاريخية قد تعيد «دونالد ترامب» إلى البيت الأبيض. إنها لحظة ضعف بالنسبة للاتحاد الأوروبي، مع شروع رئيسة المفوضية التنفيذية في ولايتها الثانية وتشكيل إدارتها الجديدة.

ترامب كان قد هدد بفرض تعريفات جمركية عقابية على بكين تصل إلى 60%، وفرض رسوم تتراوح بين 10% و20% على جميع البلدان الأخرى. ومن شأن هذه الإجراءات أن يكون لها تأثير مباشر على أوروبا، ووقف التجارة عبر الأطلسي، في حين تعيد توجيه الصادرات الصينية المتفشية نحو السوق الأوروبية المفتوحة نسبياً.

ومع فرضه رسوماً جمركية وقائية ضد المركبات الكهربائية الصينية تصل إلى 35% منذ أيام فقط، فقد يجد الاتحاد الأوروبي قريبا أن هذه الرسوم غير كافية لكبح المد الصيني، فهل ينبغي لبروكسل إذن أن تخفف من حدة الصين وتتعامل أولاً مع ترامب؟ أم ينبغي لها أن تضاعف جهودها؟.

إن القتال مع أكبر شركائها التجاريين هو آخر شيء تحتاجه أوروبا – واقتصادها الراكد في المرحلة الحالية. وقد قال أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي الذي سمح له بالتحدث بحرية دون تحديد هويته: «نحن بحاجة إلى تجنب الحروب التجارية والصدمات من الجانبين»، وأضاف: «لقد تعرضنا بالفعل للعديد من الصدمات»، في إشارة إلى الضربات المتتالية التي وجهتها جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية.

بدوره، أعطى «ماروش شيفتشوفيتش» مفوض التجارة القادم للسيدة «فون دير لاين»، بعض الأدلة حول الاستراتيجية في إجابات مكتوبة نُشرت قبل استجوابه من قبل المشرعين الأوروبيين في جلسة حديثه. وفيما يتعلق بالتجارة مع الولايات المتحدة، تعهد «بالدفاع الحازم» عن المصالح الأوروبية مع السعي إلى «حلول ودية» للقضايا الثنائية العالقة – مما يجعل الأمر يبدو وكأن بروكسل لا تزال تأمل في انتصار نائبة الرئيس «كامالا هاريس».

وفيما يتعلق ببكين، سلط «شيفتشوفيتش» الضوء على «التأثيرات الخارجية السلبية للنموذج الاقتصادي والسياسات الصناعية التي تقودها الدولة في الصين». ففي ظاهر الأمر، تشير السطور الصادرة عن «شيفتشوفيتش» إلى أن بروكسل لا تزال ترى الصين باعتبارها التهديد الأكبر. وفي الوقت نفسه، كان كبار مساعدي «فون دير لاين» مشغولين بمحاكاة السيناريوهات الحربية وإحاطة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بخطط الرد في حالة شن ترامب المنتصر حرباً تجارية شاملة. ووفقاً لدبلوماسيين، تناولت الاجتماعات ما قد يحدث إذا سحبت واشنطن دعمها العسكري لأوكرانيا وإلى أي مدى قد ترتفع أي تعريفات جمركية يفرضها ترامب.

وعلى الجبهة الصينية، بلغت الحرب الباردة ذروتها مؤخراً عندما فرضت المفوضية رسوما جمركية تصل إلى 35% على واردات السيارات الكهربائية بعد أن وجد تحقيق أن الشركات المصنعة الصينية استفادت بشكل غير عادل من إعانات الدولة على طول سلسلة التوريد بأكملها.

وفي الوقت الحالي، كان الرد بالمثل لطيفاً إلى حد ما، حيث لم تستهدف بكين حتى الآن سوى صادرات خمور البراندي للاتحاد الأوروبي – وهو إجراء محدد لاستهداف صانعي الكونياك الفرنسيين رداً على الضغوط التي مارستها باريس لإطلاق تحقيق في السيارات الكهربائية، كما فتحت الصين أيضاً تحقيقات في لحوم الخنزير ومنتجات الألبان الأوروبية.

حتى الآن، لا يزال الاتحاد الأوروبي في وضع السيطرة على الأضرار – متمسكاً بكتاب قواعد التجارة لمنظمة التجارة العالمية بينما يقاتل شريكاه التجاريان الرئيسيان في معركة جيوسياسية بالأيدي العارية.

وحتى بعد فرض الرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية الصينية، يتفاوض الاتحاد الأوروبي في وقت إضافي على تسوية تحفظ ماء الوجه لتحديد أسعار دنيا من شأنها أن تجعل التعريفات غير ذات جدوى. ومن المتوقع أن يتوجه المفاوضون إلى بكين قريباً – وهي المهمة التي لن يتم إرسالهم إليها إلا إذا كان هناك احتمال واقعي للتوصل إلى اتفاق.

ما الذي يمكن أن يحدث إذا تم تطبيق تعريفات ترامب؟

1. **ارتفاع التضخم**
2. **تباطؤ في النمو**
3. **تأثير سلبي على قدرة الاقتصاد الأمريكي على المنافسة**
4. **خلط أوراق بنك الاحتياطي الفدرالي، واحتمال تعثر قدرته على المزيد من خفض الفائدة، واستمرار العمل بالسياسات النقدية المشددة في أمريكا**

مستجدات سوق الطاقة العالمي

انخفاض توقعات أسعار النفط في 2025 للمرة الخامسة على التوالي

خفّضت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعات أسعار النفط في 2025، للمرة الخامسة على التوالي، مع مخاوف ضعف الطلب على الخام، كما قلّصت تقديرات إنتاج الخام الأمريكي. وبحسب التقرير، الذي رصده «بقش»، فمن المتوقع أن يسجل متوسط السعر الفوري لخام غرب تكساس الوسيط 69.12 دولاراً للبرميل خلال 2025، بانخفاض 3.5% عن تقديرات نوفمبر 2024، البالغة 71.60 دولاراً.

كما قلّصت إدارة معلومات الطاقة توقعات سعر خام برنت بنسبة 3.3%، ليصل إلى 73.58 دولاراً للبرميل في 2025، مقابل التقديرات السابقة البالغة 76.06 دولاراً، بحسب تقرير آفاق الطاقة قصيرة الأجل.

وتشير هذه التقديرات الأولية إلى أن السعر الفوري لخام برنت سيظل قريباً من مستواه الحالي في عام 2025، مع توقعات بأن تبقى أسواق النفط متوازنة نسبياً. ويأتي خفض توقعات أسعار النفط رغم قرار 8 دول من تحالف أوبك+، بقيادة السعودية وروسيا، بتمديد التخفيضات الطوعية البالغة 2.2 مليون برميل يومياً، التي بدأت يناير 2024، لنهاية الربع الأول من 2025.

فضلاً عن ذلك، قرر التحالف تمديد تخفيضات إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يومياً المقررة منذ نوفمبر 2022، فضلاً عن التخفيضات الطوعية الأخرى لـ9 دول، بنحو 1.6 مليوناً، إلى نهاية 2026. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يصل متوسط إنتاج أوبك من النفط الخام إلى 26.72 مليون برميل يومياً خلال 2024، مقابل التقديرات السابقة البالغة 26.77 مليوناً.

وبالنسبة إلى 2025، يتجه إنتاج أوبك إلى مستوى 26.90 مليون برميل يومياً خلال 2025، مقابل التوقعات السابقة البالغة 27.18 مليوناً، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

(سوق النفط العالمية)

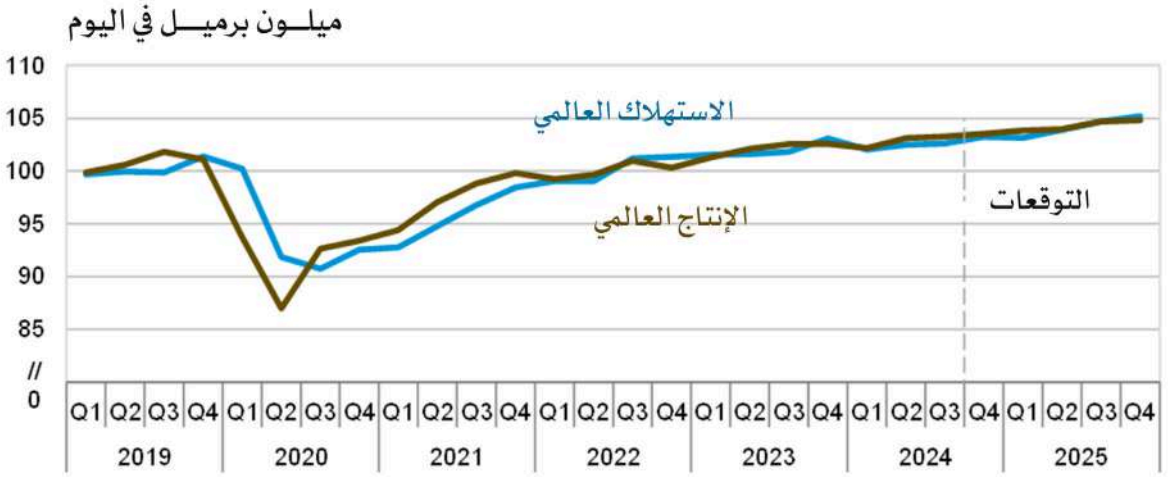

- معدل الإنتاج والاستهلاك العالمي للوقود السائل – نوفمبر 2024
- المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

متوسط الأسعار الفورية لخام برنت خلال نوفمبر 2024 = 74$ للبرميل (انخفاض 1$ عن متوسط سعر البرميل في أكتوبر 2024)

التحليلات: انخفضت أسعار النفط الخام قليلاً في نوفمبر بعد وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله في لبنان، حيث أزال وقف إطلاق النار بعض علاوة المخاطر الموجودة في أسعار النفط، والتي كانت تعكس إمكانية شن هجمات على البنية التحتية للنفط وانقطاع إمدادات النفط.

التوقعات: تفترض إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن دول تحالف أوبك+ سترفع الإنتاج بشكل عام بما يتماشى مع مستويات الهدف الجديدة خلال جزء كبير من عام 2025، حيث تتوافق الأهداف المعلنة مع الإنتاج الذي نتوقع أن يحافظ على توازن أسواق النفط نسبيًا في العام المقبل.